

## أردوغان يلتمس موافقة ماكرون لشراء أسلحة أوروبية

● أنقرة - التمس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون رفع معارضته بيع أنقرة منظومة دفاع جوي أوروبية، في وقت تتصاعد فيه حدة الخلافات بين الرئيسين لتصل إلى مستوى غير مسبوق.

وفي كالملة هاتفية قبل أيام، طلب أردوغان من نظيره الفرنسي إسقاط معارضته للإنتاج المشترك لأنظمة الدفاع الصاروخي "سامب/تي" من إنتاج شركة يوروسام، إلا أن ماكرون رد بالقول إنه يجب على تركيا توضيح أهدافها في سوريا قبل التفكير في نشر الأنظمة الأوروبية الصنع.

وبين استعراض القوة والخصام بلغت معركة لسي النزاع بين الرئيسين مراحل متقدمة.

وكان النزاع التركي اليوناني بشأن احتياطات الغاز في البحر الأبيض المتوسط قد تحول على مدار الصيف إلى "ملف" فرنسي - تركي اتسع نطاقه على وقع إطلاق الإساءات اللفظية والتهامات المتبادلة. ويبدأ أن اتصالاً هاتفياً بين الرجلين مساء الثلاثاء لبحث العلاقات، ولكن البيانين الصادرين في أعقابها لم يعكسا عودة مقدمة.

وقال ماكرون في تغريدته "بعثنا رسالة واضحة إلى تركيا في قصة أجاكسيو: دعونا نعيد فتح حوار مسؤول، بحسن نية، وبدون سذاجة، هذه الدعوة هي الآن أيضا دعوة البرلمان الأوروبي، يبدو أنها قد سُمعت، فلنتقدم".



إيمانويل ماكرون

على تركيا توضيح أهدافها في سوريا قبل التفكير في ذلك

واستضافت مدينة أجاكسيو، وهي عاصمة إقليم جزيرة كورسيكا الفرنسية، قمة رؤساء دول الاتحاد الأوروبي الجنوبية قبل أيام، لمناقشة التوتر بين تركيا واليونان شرقي المتوسط.

ويصرى المحلل السياسي علي باكير المقيم في أنقرة أنه في ظل إمكانية التفاوض القائمة حالياً، يمكن للرئيس ماكرون أن يلعب دوراً أكثر إيجابية وربما حاسماً في هذه الأزمة.

ولم تحظ المناورات العسكرية الفرنسية باستحسان الجمع في أوروبا، خاصة في برلين حيث شرعت المستشار أنجيلا ميركل في وساطة معدة بين أنقرة وأثينا.

وعنونت الصحيفة الألمانية "فرانكفورت روندشو" في بداية سبتمبر "ماكرون، نابليون المتوسط"، فيما قالت صحيفة "هاندهسبال" الثلاثاء إن "الحكومة الألمانية تنظر إلى استراتيجيتها احتواء تركيا على أنها غير مواتية".

وقال مصدر أوروبي متخصص في الشأن التركي، إن "ألمانيا وزنا اقتصادياً، وقدرة اقتصادية على رد الأتراك أهم بكثير من الاستعراض العسكري الفرنسي".

عدوانية تركيا تدفع فرنسا إلى رسم ملامح تقارب أقوى مع إيطاليا

7 ص

وفي كالملة هاتفية قبل أيام، طلب أردوغان من نظيره الفرنسي إسقاط معارضته للإنتاج المشترك لأنظمة الدفاع الصاروخي "سامب/تي" من إنتاج شركة يوروسام، إلا أن ماكرون رد بالقول إنه يجب على تركيا توضيح أهدافها في سوريا قبل التفكير في نشر الأنظمة الأوروبية الصنع.

وبين استعراض القوة والخصام بلغت معركة لسي النزاع بين الرئيسين مراحل متقدمة.

وكان النزاع التركي اليوناني بشأن احتياطات الغاز في البحر الأبيض المتوسط قد تحول على مدار الصيف إلى "ملف" فرنسي - تركي اتسع نطاقه على وقع إطلاق الإساءات اللفظية والتهامات المتبادلة. ويبدأ أن اتصالاً هاتفياً بين الرجلين مساء الثلاثاء لبحث العلاقات، ولكن البيانين الصادرين في أعقابها لم يعكسا عودة مقدمة.

وقال أردوغان في تغريدته "بعثنا رسالة واضحة إلى تركيا في قصة أجاكسيو: دعونا نعيد فتح حوار مسؤول، بحسن نية، وبدون سذاجة، هذه الدعوة هي الآن أيضا دعوة البرلمان الأوروبي، يبدو أنها قد سُمعت، فلنتقدم".

واستضافت مدينة أجاكسيو، وهي عاصمة إقليم جزيرة كورسيكا الفرنسية، قمة رؤساء دول الاتحاد الأوروبي الجنوبية قبل أيام، لمناقشة التوتر بين تركيا واليونان شرقي المتوسط.

ويصرى المحلل السياسي علي باكير المقيم في أنقرة أنه في ظل إمكانية التفاوض القائمة حالياً، يمكن للرئيس ماكرون أن يلعب دوراً أكثر إيجابية وربما حاسماً في هذه الأزمة.

ولم تحظ المناورات العسكرية الفرنسية باستحسان الجمع في أوروبا، خاصة في برلين حيث شرعت المستشار أنجيلا ميركل في وساطة معدة بين أنقرة وأثينا.

وعنونت الصحيفة الألمانية "فرانكفورت روندشو" في بداية سبتمبر "ماكرون، نابليون المتوسط"، فيما قالت صحيفة "هاندهسبال" الثلاثاء إن "الحكومة الألمانية تنظر إلى استراتيجيتها احتواء تركيا على أنها غير مواتية".

وقال مصدر أوروبي متخصص في الشأن التركي، إن "ألمانيا وزنا اقتصادياً، وقدرة اقتصادية على رد الأتراك أهم بكثير من الاستعراض العسكري الفرنسي".

عدوانية تركيا تدفع فرنسا إلى رسم ملامح تقارب أقوى مع إيطاليا

7 ص

## إيران تشهد تحولا اجتماعيا لافتا: علمانية أكثر وتدين أقل

تمرد الشباب على مبادئ الثورة الإسلامية يكشف إفلاس نظام الحكم



سلوكيات الإيرانيين تتغير

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ناقش في دراسة حديثة صادرة عنه تآكل مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية التي رفعت شعار حماية المستضعفين وتمكينهم، إلا أن تلك الشريحة بعد أربعة عقود من قيام الثورة وجدت نفسها "في مواجهة استئثار رجال الدين والدائرة التي تؤيدهم، مع حصول النظام على كثير من المكاسب نتيجة استغلاله للتعصب".

وتناولت فصول الدراسة تمرد المستضعفين وتجليات أزمة الشرعية السياسية في إيران، إلى جانب احتجاجات الأقليات بعد الثورة وإخفاق مشروع الدولة الأمة، والاحتجاجات الشعبية ضد سياسات النظام، والاحتجاجات الفئوية وتعبئة المستضعفين.

ويرى أكاديميون أنه على مدار السنين، أظهرت الأبحاث، وموجات التطهر، والحملات القمعية ضدها، إحباطاً هائلاً بين الإيرانيين تجاه نظامهم السياسي، حيث تحول هذا تدريجياً إلى شعور عميق بخيبة الأمل تجاه الدين المؤسساتي.

ويشير هؤلاء إلى أن ذلك خلق وعياً مجتمعياً خاصة لدى الشباب بضرورة إيجاد بديل سياسي للنظام الديني القائم الأخذ في التآكل مع استئثار الفساد والمحسوبية صلب مؤسساته، قد تكون العلمانية أبرز مظهراته.

أصبح الإيرانيون معارضين للدين نفسه. كما كشف الاستطلاع أن تراجع في أعداد معتقلي الإسلام يتزامن مع نمو المسيحية، حيث أكد 1.5 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع أنهم مسيحيون.

وأضاف الأنصاري الذي يدير قناة "محبتي تي.في"، التي تبث الإنجيل في إيران "هذه البيانات مهمة لأنها تشير إلى حقيقة أنه في البلاد، يدبر الإيرانيون ظهورهم لعقيدتهم المؤسسية ويتقبلون بشدة ممارسة دينهم أو مشاركتها.

ومع ذلك، وفي علامة على تغير الوضع، وجد الاستطلاع أن 41 في المئة من المستطلعين يعتقدون أن جميع الأديان يجب أن يكون لها الحق في النشر. وقال حوالي 54 في المئة إنهم يساندون فكرة أن يتعلم أطفالهم عن الأديان الأخرى في المدارس.

ومع أن الاستطلاع لم يقم بتحليل النتائج والأسباب التي أفرزتها، إلا أن

التي تقول إن المجتمع الإيراني أصبح أقل تديناً. وأفاد ما يقرب من نصف المواطنين بأنهم تخلوا عن دينهم، حيث صرح 60 في المئة منهم بأنهم لا يصلون.

وكان عدم الرضا عن الدين أعلى بين الشباب، كما انتقد عدد كبير من المشاركين في الاستطلاع السلطات التي تعتمد قوانين إسلامية صارمة لتنظيم الحياة اليومية، فعلى سبيل المثال، عارض 72 في المئة ممن شملهم الاستطلاع القانون الذي يلزم جميع النساء بارتداء الحجاب.

وعندما تعمق الاستطلاع في الأسئلة الدينية، كان هناك عدد أقل يؤمن بأساسيات الإسلام الشيعي، وكانت نسبة الذين يؤمنون بالحياة بعد الموت 37 في المئة والذين يؤمنون بالجنة والنار 30 في المئة، والذين يؤمنون بقدوم المنتقد المعروف باسم المهدي المنتظر أو الإمام الثاني عشر في المئة.

وأشار بن طالبو إلى أن كل هذه الاتجاهات (رفض الحجاب، وعدم الإيمان بقدوم المهدي المنتظر، والتراجع عن المذهب الشيعي، والاستعداد لاعتناق أديان أخرى) تبقى نتيجة للسياسات التي شهدتها الشعب خلال السنوات الأربعين الماضية من الحكومة الإيرانية. ومع اعتماد السياسيين على الدين لإخفاء قبضتهم الاستبدادية على السلطة،

يعكس تجرؤ الشباب الإيراني على المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي ومطالبهم بإسقاطه علناً خلال الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة التي عصفت بالبلاد، نقطة تحول في الديناميكية المتحركة في سيرة تطور المجتمع، إذ تؤثر حسب باحثين على إفلاس نظرية ولاية الفقيه في التعامل مع شريحة اجتماعية واسعة لم تعایش بدايات الثورة الإسلامية ولا تجد مبادئها إليهم سيلاً.

● طهران - كشف استطلاع للرأي نشرته شبكة سي.بي.إن نيوز عن تحولات كبيرة في مواقف الإيرانيين بخصوص المعتقدات الدينية وحكومتهم الاستبدادية، فيما يشير مراقبون إلى أن الجمهورية الإسلامية تشهد "انقلاباً اجتماعياً" قوامه: علمانية أكثر وتدين أقل.

وأجرى استاذان هولنديان على امتداد 14 يوماً من يونيو الماضي، مقابلات مع أكثر من 50 ألف إيراني عبر الإنترنت لإجراء استطلاع غير مسبق يغطي مواضيع من العقيدة والحياة الدينية إلى السياسة. وقالوا إنها اكتشافاً تحولاً كبيراً يجب أن يغير نظرتنا إلى إيران اليوم جزئياً.

ومن أبرز ملاحظات الاستاذين بويان تيمبي عرب وعمار مالي أنه على الرغم من الإحصاء الإيراني الذي يزعم أن 99.5 في المئة من السكان هم من أتباع الإسلام الشيعي، إلا أن هذه النسبة لم تتجاوز 32 في المئة في الاستطلاع.



بنهام بن طالبو

الاستطلاع يؤكد أن المجتمع الإيراني أصبح أقل تديناً

وشكّل الإيرانيون غير المتدينين ثاني أكبر مجموعة بنسبة 22 في المئة، مما دفع الاستاذين إلى استنتاج أن الإيرانيين يتخلون عن الدين ويتبعون العلمانية.

وقال بنهام بن طالبو، الباحث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، لموقع سي.بي.إن نيوز، إن هذا الاستطلاع مهم لأنه يضع بيانات واضحة لدعم الحجة

## مسؤولون سودانيون يرفضون ربط شطب بلادهم من قائمة الإرهاب بالتطبيع مع إسرائيل

قد يشمل استثناء لحصانة السودان مما يسهل قضايا 11 سبتمبر. ويعود تصنيف السودان دولة راعية للإرهاب إلى عهد رئيسه المخلوع ويجعل من الصعب على حكومته الانتقالية الجديدة الحصول على إعفاء من الديون وتحويل أجنبي هي في أمس الحاجة إليه.

الحكومة السودانية تقول إنها ستناقش التطبيع مع إسرائيل داخلياً وفقاً لمصالح وتطلعات الشعب السوداني

ويمثل التضخم المستشري في السودان وتراجع قيمة العملة أكبر تحد لاستقرار الحكومة الانتقالية بقيادة حمدوك.

ويقول الكثير من السودانيين إن التصريح الذي فرض في عام 1993 لأن الولايات المتحدة كانت تعتقد أن نظام البشير كان يدعم جماعات متسعدة، بات غير مستحق بعد الإطاحة به العام الماضي. كما أن السودان يتعاون منذ فترة طويلة مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب.

عام 1998، والتي قال الأربعا إنه تم تأمين الأموال لها. وكانت التسوية أهم شرط وضعته الولايات المتحدة رسمياً.

وأكد محامو السودان في الولايات المتحدة أنهم دفعوا بالفعل 72 مليون دولار إضافية لضحايا هجوم للقاعدة عام 2000 على المدمرة الأميركية يو.أس. أس. كول. وقال المحامي كريستوفر كوران "هذا أكثر مما يستطيع السودان تحمله". وقال المسؤول السوداني "نريد ضمان إقرار قانون الحصانة حتى نتكمن من وضع حد لمسألة التسويات".

وتقول مصادر في الكونغرس إن التشريع استنجد من مشروع قانون الإنفاق قيد النظر هذا الأسبوع بسبب مخاوف من عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيوجيرزي السناتور بوب مينينديز وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك السناتور تشاك شومر من أن الحصانة السيادية ستجعل من الصعب على الضحايا وشركات التأمين مقاضاة السودان للحصول على تعويضات مرتبطة بهجمات 11 سبتمبر.

ولم يعلق مكتب شومر، لكن مينينديز أوضح معارضته في تصريحات. وقال مؤيد التشريع إنهم ما زالوا ياملون في التوصل إلى حل وسط يسمح بإقرار التشريع في مجلس الشيوخ بسرعة. وتقول المصادر إن الحل الوسط

لتطبيع العلاقات، فإن الكونغرس الأميركي يعيق التشريع اللازم لإعادة الحصانة السيادية للسودان، وهو المبدأ الذي يمنع رفع الدعاوى القضائية على الحكومات ذات السيادة، والتي فقدها السودان بسبب وضعه على قائمة الدول الراقية للإرهاب.

ويريد السودان إقرار التشريع قبل تقديم تسوية بقيمة 335 مليون دولار لضحايا هجمات تنظيم القاعدة على السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا



ترتيبات توجب إعلان تطبيع العلاقات

التوافق مع واشنطن، وتذليل كافة العقبات الدولية أمام قرار فك الحظر الاقتصادي، ومناقشة الضمانات التي ستقدم إلى السودان مستقبلاً.

وأكد دكين، في تصريح لـ"العرب"، أن الخرطوم سوف تحصل على إعانات مالية كبيرة تخرج البلاد من الدائرة الاقتصادية الضيقة، وتساعد في التأسيس لشراكة مستقبلية في محور الاعتدال العربي مع مصر والسعودية والإمارات والبحرين.

وحتى إذا تم التوصل إلى اتفاق الخطوة. وتتنحصر الخلافات في الجهة التي تتخذ القرار في هذا الشأن داخل الخرطوم، حيث اعتذر رئيس الحكومة عبدالله حمدوك خلال لقاء سابق له بالخرطوم في أغسطس الماضي مع وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو عن اتخاذ قرار التطبيع، بذريعة أنه يرأس حكومة انتقالية ليس من حقها اتخاذ قرارات مصيرية، في وقت تصاعدت فيه حدة الانتقادات لخطوة

من هذا النوع داخل تحالف قوى الحرية والتغيير.

وقال المحلل السياسي السوداني عصام دكين، إن "مباحثات البرهان مع المسؤولين الأميركيين خلال زيارته إلى الإمارات تضع الخطوط العريضة لبنود

وأبلغ مسؤول أميركي كبير وكالة رويترز أن واشنطن مستعدة لإتاحة الوقت للسودان لاتخاذ قرار، قائلاً إن هناك خلافات بين الجيش والحكومة المدنية بشأن كيفية المضي قدماً.

وعقد البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اجتماعاً في أوغندا هذا العام. ومع ذلك، فإن إقامة علاقات أمر حساس، إذ كان السودان عدواً لدوداً لإسرائيل في عهد عمر البشير وتعارض بعض الأحزاب في التحالف الانتقالي اتخاذ مثل هذه الخطوة.

وتتصدر الخلافات في الجهة التي تتخذ القرار في هذا الشأن داخل الخرطوم، حيث اعتذر رئيس الحكومة عبدالله حمدوك خلال لقاء سابق له بالخرطوم في أغسطس الماضي مع وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو عن اتخاذ قرار التطبيع، بذريعة أنه يرأس حكومة انتقالية ليس من حقها اتخاذ قرارات مصيرية، في وقت تصاعدت فيه حدة الانتقادات لخطوة

من هذا النوع داخل تحالف قوى الحرية والتغيير.

وقال المحلل السياسي السوداني عصام دكين، إن "مباحثات البرهان مع المسؤولين الأميركيين خلال زيارته إلى الإمارات تضع الخطوط العريضة لبنود

● واشنطن - رغم مفاوضات استمرت أكثر من عام، يواجه السودان عقبة جديدة أمام رفع اسمه من القائمة الأميركية للدول الراقية للإرهاب تتمثل في مطالبته بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فيما يقاوم مسؤولون سودانيون الربط بين القضيتين.

وأكد مصدران أميركيان وآخر في الخليج أنه خلال محادثات مع قائد الجيش السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان هذا الأسبوع في أبوظبي، لمح مسؤولون أميركيون إلى أنهم يريدون من الخرطوم محاكاة نموذج الإمارات والبحرين وإقامة علاقات مع إسرائيل.

وأضافت المصادر أن الولايات المتحدة عرضت على السودان أيضاً مساعدات تمويلية وإنسانية، هي بأشد الحاجة إليها، لقاء إقامته علاقات مع إسرائيل. وذكر مصدر بالحكومة السودانية "أوضح السودان للجانب الأميركي أنه لا توجد علاقة بين شطب السودان من قائمة الإرهاب واستكشاف خيار العلاقات مع إسرائيل".

وقال المجلس السيادي الذي يقوده الجيش إنه ناقش مستقبل السلام العربي الإسرائيلي مع المسؤولين الأميركيين، وإن الحكومة ستناقش الموضوع داخلياً وفقاً لمصالح وتطلعات الشعب السوداني.